

منشئ المجلة

أنطون الجميل

الأمم

المدير المسؤول

امين تقى الدين

السنة الثالثة

فبراير (شباط) ١٩١٣

الجزء العاشر

الجمهورية الفرنسية

رئاسة ريمون پوانكاره

رجل من الشعب صار ملكاً . لم يصر اليه الملك بالإرث عن والديه ، بل صار هو الى الملك بجدته واستحقاقه . هنيئاً للشعب الذي يفسح المجال لكل كفو ان يكون ملكاً

ولدت فرنسا ملوكاً عظاماً . بل لعلمها ولدت أعظم ملوك التاريخ الحديث . ما كانت قط عاقراً ، ولا دباً اليها العقم في الزمن الأخير . غير أن تمدنها كان يمشي حثيثاً الى الكمال مشية أخلاقها الى السموات ، وعلمها الى الارتقاء . وان يكن قد قام فيها قتلة لويس السادس عشر وماري أنطوانت ، فقد قام فيها بعدهم محررو الأمم من الرق ، ومطلقو الممالك من قيود الملوك ، ومعلمو الشعوب حقوق الشعوب

هذه الحكومة التي استهلت الأمة رئاستها برجل « كتيارس » لم يولد ملكاً ، ولا ورث الملك وراثته ؛ ثم تنقلت بها من رئيس الى رئيس ،

حتى وضعتها بين يدي « بوانكاريه » انما هي النموذج الاول لما سيصير
اليه حكم الأمم في المستقبل البعيد
ان شعباً استطاع ان يكون في يومه ، مثال جميع الشعوب في غدها ،
هو الشعب الذي يجب على العالم ان ينحني أمامه باحترام



في السابع عشر من شهر يناير (٢٠) الماضي انعقد المجلس الوطني
الفرنساوي في قصر فرساي على مقربة من باريس ، وانتخب مسيو
« ريمون بوانكاريه » رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية ، رئيساً للجمهورية
بدلاً من مسيو « ارمان فالير » الرئيس الحالي الذي تنقضي رئاسته في
السابع عشر من هذا الشهر

دستور سنة ١٨٤٨ — كان الدستور الفرنسي الذي سن في سنة
١٨٤٨ يقضي بانتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً شعبياً محضاً ؛ اي انه كان
لكل فرنساوي لم يفقد صفته السياسية ، حق الاشتراك في ذلك
الانتخاب . غير أن هذا الشكل الدستوري كان خطراً حقيقياً بكيان
الجمهورية ؛ فان الرئيس الذي تجتمع الأمة على ترئيسه ، او ترئسه عليها
باغلبية آرائها ، يتأيد بقوة ذلك الاجماع ، او بدعامة تلك الأغلبية على
الأقل ، تأييداً اذا عززه الطمع ، دفعة الى قلب الحكومة من شكل الى
شكل ، والاستئثار بها لنفسه ، كما فعل في سنة ١٨٥١ لويس نابوليون
المعروف بنابوليون الثالث . لذلك قام رجال الجمهورية على قانون سنة ١٨٤٨
وأبدلوه بأخر جعلوا فيه الرئيس منتخباً منتخباً الأمة ؛ نوابها وشيوخها .

يريدون بهذا إضعاف تلك القوة المستمدة من الأمة بوضعها أولاً بين أيدي النواب والشيوخ ، ثم بتدرجها من هؤلاء الى الرئيس . قالوا : وان في تدرج القوة من الاصل الى الفرع ، ثم الى فرع آخر ، تجزئة لها ، وان في هذه التجزئة ، على هذا النمط ، اتقاء للخطر المشار اليه ؛ فالرئيس الذي يجمع عليه النواب والشيوخ أضعف شوكة ، وأقل صولةً من الرئيس الذي يجمع عليه الأمة على بكرة أيها

المجلس الوطني — يُطلق اسم المجلس الوطني ، او الجمعية الوطنية ، على مجلسي الشيوخ والنواب ، متى اجتمعا معاً ، في قصر فرسايل ، لانتخاب رئيس الجمهورية . وينعقد هذا المجلس بأمر سام يصدره رئيس الجمهورية قبل انقضاء رئاسته بشهرٍ على الأقل . فان لم يفعل ، لأمرٍ ما ، انعقد المجلس لنفسه قبل انتهاء تلك المدة بخمسة عشر يوماً . على انه اذا خلا منصب الرئاسة ، قبل الأجل المقرر ، وذلك اما بموت الرئيس ، وإما باعتزاله ، وإما بخلمه بعد الحكم عليه ، وجب انعقاد المجلس الوطني على الأثر ، بدعوة من رئيس مجلس الشيوخ ، لانتخاب رئيس جديد . والرئيس المنتخب حينئذ انما ينتخب الى سبع سنوات جديدة وليس لتكملة السبع التي لم تتم . ويرثس هذا المجلس في جميع الأحوال ، الرئيس الأول لمجلس الشيوخ ؛ فيقصر العمل على الانتخاب وحده ، وتحظر المناقشة والجدل طريقة الانتخاب — كل فرنساوي ، متمتع بحقوقه السياسية ، يصح أن يكون رئيساً للجمهورية . ولكن المجلس الوطني لم ينتخب الى اليوم غير من كان من اعضائه . اما الانتخاب فالى سبع سنوات ،

وبالاكثرية المطلقة ، على طريقة الاقتراع السري . ويجوز تجديد رئاسة الرئيس وتكرارها ، وإن يكن لم تجدد لأحد من الرؤساء السابقين ؛ مرتب الرئيس - ليس لرئيس الجمهورية مرتب معين يتقاضاه كموظف في الحكومة . فان النظام الذي وضع في سنة ١٨٧٥ ، ولم يزل معمولاً به الى يومنا الحاضر ، أغفل هذا الأمر تاركاً لمجلس الأمة تقريره سنوياً في ميزانية نظارة المالية . وقد جعلته هذه في العهد الأخير مليوناً ومئتي ألف فرنك : خصت الوظيفة منها بستمائة ألف فرنك ، وعينت لنفقات القصر ثلاثمائة ألف ، وتركت الثلاثمائة الألف الأخرى لنفقات الأسفار والاحتفالات

مفوق الرئاسة - اذا كانت الجمهورية في فرنسا قد قامت على اكتاف رجال الثورة ، فلأن تلك الاكتاف كان قد أرهقها استبداد الحكم المطلق ، وناءً بها حمل الحاكم الفرد . واذا كان الدستور الفرنسي قد جرّد رئاسة الجمهورية من معظم حقوق الملكية ، فلأن الدستور يقضي أنّى كان ، بأن تكون الأمة حاکمة نفسها بنفسها بكل معنى الحكم . لذلك كانت السلطة المخولة لرئيس الجمهورية ضيقة ، محدّدة ، تكاد تخلو من كل مسئولية ، ولذلك ايضاً ما اهتم لاحتراز هذا المقام العالي - بعد تيارس وقبل بوانكاره - أحد الساسة النابغين

كل ما لرئيس الجمهورية من الحقوق لا يتعدى حقاً تشريعياً محصوراً في قليل من السلطة على مجلسي الأمة ، ويسير من التدخل في سن القوانين ، واشتراع الشرائع ؛ وحقاً آخر تنفيذياً مقيداً بقيود

ضيقة الحلقات يتحمل مجلس النظار كل مسئولية فيه
 الحق التشريعي — أناط الدستور برئيس الجمهورية حق إشغال
 مجلسي الأمة ؛ فهو يجمعهما للعمل أو يؤخر اجتماعهما الى أجل . وهو يحل
 مجلس النواب اذا وافقه على حله مجلس الشيوخ . غير ان الرئيس
 لا يستخدم هذا الحق ، حسب مطامعه وأهوائه ، ولكن في أحوال معينة
 نص عليها القانون ؛ كأن يتعذر ، على جملة وزارات متعاقبة ، تسيير
 الأعمال ، والقيام بالواجبات ، لاصرار مجلس النواب على المشاكسة في
 أمر ما ، واستمراره على رأي رآه ، لأول مرة ، في ذلك الأمر ثم لم يتحول
 عنه . حينئذ يقرر الشيوخ وجوب فض المجلس فيعمل الرئيس بذلك القرار
 وللرئيس ان يشترك بالرأي مع وزرائه في التشريع ، وان يحمل
 مجلس الأمة على اعادة البحث ، واطالة النظر في كل قانون طرحته
 الوزارة في المجلس على بساط الجدل والبحث . وعلى مجلس الأمة ان يفعل
 بمشيئة الرئيس

الحق التنفيذي — يشمل هذا الحق الأمور التالية :

- ١ ان يتوَجَّح الرئيس باسمه جميع القوانين ، ويراقب تنفيذها
- ٢ ان يسامح وان يعفو
- ٣ ان يستأثر بقيادة الجيش
- ٤ ان يعين في الوظائف المدنية والعسكرية
- ٥ ان يرأس المجتمعات الوطنية
- ٦ ان يمثل الأمة في علاقاتها السياسية الخارجية

أعطى الرئيس حق المسامحة والعفو معاً ، ولكنّ الدستور أطلقه في الأول وقيدته في الثاني إذ جعله ميسوراً له فقط بموجب قانون يصدّقه مجلس الأمة ، لأن العفو في عرف السياسة غير المسامحة . هذه لا تمحو الجرم الأصلي بل تمحو جزءاً من عقابه ، أو عقابه كله ، وذلك يلغي الجريمة نفسها كأنه لم تكن جريمة فلم يكن عقاب وخول الرئيس قيادة الجيش العليا بمعنى أنه رئيس الحكومة الأكبر . غير ان هذا الحق لفظي لا فعلي . فالدستور الذي جعل الرئيس غير مسئول لدى الأمة ، وضع كل مسئولية في أعماله على وزرائه . فمن الصعب جداً ان يعمل الرئيس بهذا الحق ويحمل ناظر الحربية المسئولية عنه . بل الأصعب أيضاً ان يضع مجلس النواب ثقته في ناظرٍ يأخذ على نفسه تبعه هذا الأمر

مسئولية الرئيس - ليس رئيس الجمهورية بمسئول لدى مجلس الأمة بل المسئول عنه في جميع أعماله انما هو رئيس الوزارة ، ومجلس الوزراء . غير ان الدستور الفرنسي قال بوجوب محاكمة الرئيس اذا ارتكب « الخيانة الكبرى » ؛ ولكنه لم يفسر هاتين اللفظتين بل ذكرهما مجردتين . ثم اعطى مجلس النواب حق الاتهام ، ومجلس الشيوخ حق الحكم . ونصّ بوجوب تطبيق هذه القواعد نفسها في جرائم الرئيس المدنية كما في جرائمه السياسية

*
*
*

ريمون برانطاره - وُلد في « بارلوك » من أعمال فرنسا سنة ١٨٦٠

فهو اليوم في الثانية والخمسين من عمره . أما حياته فهي سلسلة جدّ ونشاط ،
وأما تقدّمه فهو تقدم السائر في مراحل الترقى بالسرعة التي يمشي بها كبار
الرجال ، فكانت كل درجة من درجات الارتقاء التي وطئها قدّافةً به إلى
درجة أعلى حتى لقد أصبح في كهولته في أعلى القمم التي يمكن أن يحلم
بالصعود إليها انسان : في الثانية والعشرين من عمره كان سكرتيراً لمؤتمر
المحامين ؛ وفي السادسة والعشرين ، عضواً في مجلس النواب ؛ وفي الثالثة
والثلاثين وزيراً المعارف ؛ وفي السابعة والأربعين عضواً في مجلس نقابة
المحامين ؛ وفي الثامنة والأربعين عضواً في الأكاديمية ؛ وفي الحادية
والخمسين رئيساً لمجلس النظارة ؛ وفي الثانية والخمسين رئيساً للجمهورية .
هذا هو ملخص حياته المجيدة ، وتقدمه المدهش . ولا تكون مثل هذه
الحياة إلا لرجل نابغة متفرد بصفاته . وأهم تلك الصفات ارادة
شديدة ، وفكر نير ، وثبات في العمل ، وميل عن الأوهام إلى الحقائق ،
وحكم صائب ، وشعور دقيق . وقد زانتة الطبيعة بصفات قلما اتفق
اجتماعها في نفس واحدة فبينما تراه كاتباً بليغاً اذا بك تراه عالماً مدققاً ،
وبينما تقرأه فيلسوفاً مفكراً ، اذا بك تجده شغفاً بالفنون الجميلة ، وبينما
تسمعه خطيباً تهتز له أعواد المنابر ، اذا بك تراه هادئاً ساكن الجأش .
قال الأب « مرشال » أستاذه الأول وقد اتصل به صدى خطبه الرنانة :
« لو كنت أعظم ان يوانكاره سيستمعل لسانه بمثل هذه الزلاقة ما كنت
حاقبتة مراراً على الثثرة في خلال الدروس »
هذا وأما انتخابه لرئاسة الجمهورية فقد كان له أعظم وقع في فرنسا

خصوصاً وفي العالم كله عموماً . واستقبلته الجرائد على اختلاف نزعاتها ولغاتها بكلمات الاجلال والاحترام . قالت جريدة التيمس عنه : « ان فوزه يعدُّ فوزاً لمبادئ الجمهورية العاقلة المعتدلة » . وقالت الدايلي مايل : « لم يرأس الجمهورية الفرنسية بعد « تيارس » رجل ذو تفوق حقيقي ، ومحاط باحترام عام مثل بوانكاره » . وقالت عنه غازتة المانيا الشمالية : « ان له الفضل الأعظم في حفظ السلم في أوروبا ابّان الأزمة البلقانية »

افتراح على شعرائنا — لم تترك صحف أوروبا شيئاً الا ذكرته عن الرئيس الجديد . فامامنا الآن اول مقالة نشرها في الجرائد ، واول مرافعة له في المحاكم ، ومأثورات حجة عن صباه وجميع أطوار حياته . ومما قرأناه له أبيات شعرية نظمها يوم انتقل من حضن الحياة العائلية الى ميدان العمل والجهاد . وهذه هي ترجمة تلك الابيات لعل بين شعرائنا من يسبكها في قالب النظم . قال بعنوان « الفراق الاول »

« ان الذي أتأسف عليه هنا ليس الصفاء ولا الراحة المضرة . ونفسي القلقة ما كانت لتتكدر من أجل دواعي الافراح والممذات التي أغادرها ان الذي أتأسف عليه هو نارٌ مدفئة في الشتاء ، وسماة صافية في الصيف

ان الذي أتأسف عليه هو أخٌ وصديقٌ ووالدٌ محبوب . هو أمٌّ ساهرة ابدًا على ولدها
انقضت الايام الجميلة . فالذي أتأسف عليه — ويا له من أسف لا يجدي — لن يرجع ابدًا . . . »